السياسة الامريكية لاستثمار نفط العراق وثرواته المعدنية في مناقشات مجلس النواب العراقي (1945-1958)

ا.د. صبري فالح الحمدي
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

- تمهيد :

بدأت العلاقات الامريكية –العراقية منذ اواخر القرن التاسع عشر، حين اخذت الشركات الامريكية تعمل لتوظيف مبدأ (الباب المفتوح) لاجل الدخول في اسواق العراق والخليج العربي وايران، مما جعل الولايات المتحدة تصبح منافسة لبريطانيا بشأن نفط العراق، فاضطرت الحكومة البريطانية ازاء تزايد النفوذ الامريكي عام 1928 إلى منح الشركات الامريكية حصة قدرها (23.75%) من حقوق استثمار نفط العراق، وقد اتسعت المصالح الامريكية لتشمل امور السياسة والتبشير وغيرها من قضايا تكاملت ابعادها إلى حد كبير خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين.

ومن الجدير بالذكر ان الشركات الاجنبية وهي شركات دولية تساهم بها المصالح الامريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية، ظلت تستغل النفط العراقي على وفق الامتيازات التي حصلت عليها في السنوات 1925و 1926و 1932و 1938، بدءً من عمليات الاستكشاف والاستخراج مرورا بالانتاج والتسويق وانتهاءً بتحديد الاسعار، فيما شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية اتجاه الاوساط الامريكية في العراق الى توجيه انظار المسؤولين الامريكيين إلى اهمية العراق لمصالحها المتزايدة في المنطقة، صاحبتها نبرة نقدية صريحة للسياسة البريطانية مع تفادي الاحتكاك بالاخيرة مقترنة في استثارة العراقيين لاجراء بعض التغييرات في علاقاتهم الدولية، بغية تعزيز النفوذ الامريكي.

من جانب آخر ادت نتائج الحرب العالمية الثانية الى تزايد المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية لاسباب عدة، فكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك في تصاعد الاهتمام الامريكي بالعراق، لوجود النفط بكميات تجارية في اراضيه، فضلا عن استمرار السياسة الامريكية على التركيز في انتقاد السياسة البريطانية بالعراق، سواء من ناحية اهمالها لشؤون العراق الدولية، او ما يتعلق ببذل كل الجهود لابعاد القوى الاخرى من احتلال مواقع مؤثرة في البلاد، وقد

شجعت تلك التوجهات الساسة العراقيين، ولاسيما نوري السعيد، نحو تقوية علاقات بلاده بالولايات المتحدة في مجال استثمار نفط العراق وثرواته المعدنية، مما اثار تساءلات من الرأي العام العراقي، عبر عنها اعضاء مجلس النواب.

- السياسة الامريكية لاستثمار نفط العراق وثرواته المعدنية في مناقشات مجلس النواب العراقي (1945-1958)

ادركت الولايات المتحدة اهمية نفط العراق قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية لاثره في العمليات الحربية، وتزايد ذلك الاهتمام بعد انتهاء الحرب في الرابع عشر من آب 1945، بوصف العراق من الدول المنتجة لهذه المادة الحيوية، لاسيما منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، فضلا عن ضعف الدور البريطاني في شؤون المنطقة، وبسبب عدم حرص شركة نفط الرافدين (*Raifdain Oil Co*) التي انشأتها في آذار 1932، شركة نفط العراق، عبر تعاونها مع المستشارين البريطانيين لانجاز مصفى النفط الحكومي، الذي تعهدت بتأسيسه، وصرف نظر المسؤولين عنه بصورة نهائية، بحجة ان المشروع غير اقتصادي، ويتطلب انجازه نفقات باهضة، فضلا عن احتمال التلاعب والغش في ادارته، وامور اخرى ذات صلة بموضوع الدراسة، فقد تجاهلت الشركة الطلبات الكثيرة المقدمة من الحكومة العراقية والحاح القوى الوطنية لأقامة المصفى، لكن اقدام ايران على تأميم نفطها عام 1951 اجبرتها على الاستجابة لتلك الدعوات، وهو الامر الذي تم اثارته في جلسات مجلس النواب، عبر مناشدة اعضاءه الحكومة بالاسراع في انجاز المشروع، فضلا عن المطالبة بالكشف عن اسماء الشركات الامريكية التي تروم استثمار النفط والغاز ومعدن الكبريت، وطبيعة الموضوعات التي كان تجري المفاوضات بشأنها بين الحكومة العراقية وتلك الشركات.

استهل منهاج الجلسة الثانية والاربعين من الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب لعام 1950 ، المنعقدة في 5 ايار 1951، في مداولة النواب مدى مساهمة الشركات الامريكية في عمليات استخراج النفط وتصديره، فضلا عن قيامها بتنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بالقطاع النفطي، وهو الأمر الذي اثاره فائق السامرائي[1] – نائب بغداد – خلال مناقشة اعضاء البرلمان لما يفترض ان يحصل عليه العراق من الحصة العادلة التي يستحقها من ارباح النفط بالجلسة الثانية والاربعين المنعقدة في 5 ايار 1951 ، وما قاله الآتي : " لابد من الاشارة الى انه لما اوفدت الحكومة احد كبار موظفيها للمباحثة مع الشركات العالمية حول استعدادها لتأسيس وتجهيز المصفى من امريكا ، عرضت احدى هذه الشركات[2] (شركة كيلوك الامريكية) على

العراق قيامها باعباء تأسيس وتجهيز المصفى من دون ان يدفع نقدا بل تستوفي اقيام المصفى خاماً[3] .

ومن الامور التي تدلل على وجود انشطة امريكية في العراق هو ما يتصل بقيام شركات امريكية (كشركة آرثر دي .لتل) بعمليات المسح البري والجوي بهدف الافادة من المعادن الموجودة في شمال العراق ، وهي مواضيع علق عليها العراقيون آمالا في ان تكون منطلقاً لانعاش اقتصاد بلادهم وتحسين اوضاعهم المعيشية ، والتي جرى بحثها من قبل النواب في اثناء مناقشتهم اعمال وزارة الاقتصاد بالجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لعام 1951 والمنعقدة في 23شباط 1952 ، اذ اثار محمد مشحن الحردان[4] – نائب الدليم – هذا الموضوع معربا عن امله بحقيقة وجود مثل هذه الاعمال وعلى النحو الآتي : "اخبرنا معالي وزير الاقتصاد (عبد المجيد محمود)[5] في اللجنة ان هناك شركة امريكية قامت بالاتصال مع الحكومة لاجل استثمارالمعادن الموجود في شمال العراق ، وان الشركة قامت بكشوف مختلفة سواء عن طريق المسح البري او المسوح الجوية ، فارجو من معالي الوزير ان يذكر لنا ما اذا كانت الشركة توصلت الى نتيجة مشجعة ربما تكون لها آثارا حسنة بالنسبة للعراق"[6] .

ومن الجدير بالذكر ان الغموض الذي اكتنف اعمال الشركات الامريكية في مجال استثمار ثروات العراق ، اثار عددا من الاسئلة التي طرحها النواب في محاولة الكشف عن حقيقة وجود مثل تلك الشركات واعمالها ، ويلاحظ عدم خلو اية جلسة برلمانية من الخوض في هذا الموضوع . لما كان يعقده العراقيون من آمال في حصولهم على موارد مالية من تلك الاستثمارات تسهم في احداث تطور فعلي في مناحي حياتهم المختلفة .

ظل الرأي العام العراقي تواقاً الى معرفة الاخبار التي تحدثت عن وجود مفاوضات بين الحكومة وجهات اجنبية لاستثمار معدن الكبريت في العراق ، وجسد ذلك توفيق السمعاني[7] – نائب الموصل – في السؤال الذي قدمه الى نديم الباجه جي – وزير الاقتصاد– في اثناء انعقاد الجلسة الحادية والثلاثين في 28آذار 1955 : "منذ مدة طويلة ونحن نسمع بموضوع استثمار معدن الكبريت في العراق ونسمع بمفاوضات جرت وتجري لهذه الغاية ، فهل لمعالي وزير الاقتصاد ان يوضح للمجلس المحترم والرأي العام ما تم من امر هذا الموضوع والمراحل التي اجتازها " . وقد رد وزير الاقتصاد على سؤال نائب الموصل بالجلسة نفسها في اشارته الى عدم موافقة الجهات الحكومية على عرض تقدمت به احدى الشركات الامريكية ، واليكم نص

كلمته : "لقد تقدمت احدى الشركات الامريكية بطلب امتياز استثمار الكبريت وقد درست الحكومة العروض والتقارير التي تقدمت بها الشركة فوجدتها غير صالحة ، فرفضت الحكومة عروض هذه الشركة وقررت لهذا الغرض ان تستخدم الخبراء من البنك الدولي للاعمار لدرس موضوع استثمار الكبريت في العراق لتقرر ما تراه مناسباً بهذا الخصوص"[8] .

على ان ما يمكن ملاحظته من سير مناقشات مجلس النواب العراقي متابعة اعضائه في العديد من الجلسات اخبار المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة العراقية وشركات امريكية لاستثمار النفط والغاز[9] ومعدن الكبريت لاهمية مثل هذه الاستثمارات في توفير موارد مالية يمكن ان تسهم في انعاش اوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية ، مما يشير الى تزايد الاهتمام الامريكي بالعراق بعيد منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، وتساءل محمود بابان[10] – نائب اربيل – بكلمته خلال استعراض سياسة الحكومة في الجانب الاقتصادي في اثناء انعقاد الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب في 26 شباط 1957 ، قائلاً : " هل من الممكن ان ينبأنا معالي وزير الاقتصاد (نديم الباجه جي) بنتيجة مفاوضات شركة (اى. بى. سى) حول استغلال الغاز الطبيعي ، وعن ضخ النفط الى الموانئ السورية واللبنانية ويعلمنا عن احتكار الكبريت وهل تقدمت شركات اخرى تطلب الامتياز"[11] .

جاءت اجابة الحكومة العراقية موثقة في الجلسة نفسها في اعلان وزير الاقتصاد الصريحة عن وجود مفاوضات بين الجانبين في السطور الآتية : "ان الوزارة تقوم بمفاوضة شركات النفط في الوقت الحاضر للحصول على الغاز الطبيعي بسعر الكلفة ، وقد تجري المفاوضات مع مدير الشركة لتسوية موضوع الضخ . اما قضية الامتياز فلقد تقدمت شركة اخرى غير هذه الشركة قبل سنتين طالبة امتياز الكبريت بشروط افضل من شروط شركة تكساس ، وقد اتصلنا بالسفارة العراقية في امريكا والسفارة الامريكية في بغداد لمعرفة امكانية الشركة وكفائتها المالية قبل النظر في طلبها "[12] .

من جانب اخر دعا محمد فخري الجميل[13] – نائب ديالى – وزارة الاقتصاد الى تأسيس شركة وطنية تتولى الافادة من هذا المعدن وبمعونة شركات اجنبية ، وفي ادناه نص حديثه في اثناء انعقاد الجلسة التاسعة عشرة في 5 شباط 1958 : " اعتقد ان الشركات التي تستطيع ان تستغل الكبريت المدفون في العراق هي شركات محدودة كشركة تكساس ومرغري يورث وشركات اخرى ، هذه الشركات اتصلت بالحكومة في اوقات مختلفة للاتفاق معها على هذا المعدن الطبيعي الذي ربما يزيد الوارد منه على واردات النفط واعتقد ان المسألة لم تنته الى

وضع حاسم، واعتقد لو تفكر الحكومة بتأسيس شركة عراقية برؤوس اموال عراقية وتساهم بها الحكومة عن طريق المصرف الصناعي لاستغلاله ، ثم الاتصال بالشركات التي تتمكن من معاونة الشركة العراقية على استغلال هذا الوارد العظيم لكان اجدى وافضل" [14] .

- الخاتمة :

يمكن القول بتوصل البحث إلى نتائج ابرزها:

1- استخلص البحث حقيقة تأريخية استنبطها عبر مجريات احداث الدراسة بان النفط يمثل عاملا اساسياً بل ومحركا للاهتمام الامريكي في العراق ، بسبب حاجة الآلة الصناعية والحربية الامريكية المتزايدة له لادامة انتاجها وتركيز الولايات المتحدة جهودها للسيطرة على نفط الشرق الاوسط ، ومع الاقرار في محاولة السياسة البريطانية الاحتفاظ بسيطرتها على اي مشروع نفطي ، لكن واقع الحال دفعها للاعتراف بالوجود الامريكي ، بعد ان بات من الصعب منع المصالح الامريكية من ترسيخ نفوذها لأسباب تتعلق بتعاظم الدور الامريكي في الساحة الدولية .

2- احتلت مسألة استثمار النفط العراقي من قبل الشركات الامريكية وبناء مصفاة لتكريره حيزا في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب، اذ تمنى الاعضاء على الحكومة توصلها إلى اتفاق مع الشركات الامريكية لانجاز هذا المشروع، فضلا عن دعوات نواب البرلمان الجهات الحكومية لاجراء المسح البري والجوي، عن طريق تلك الشركات للافادة من المعادن الموجودة في شمال العراق، لاثر ذلك الايجابي على اقتصاد البلاد، نتيجة الحصول على موارد مالية من استثمار المعادن المذكورة.

3- تباع الرأي العام العراقي عبر نوابه في مجلس النواب الانباء حول مفاوضات كانت تجري بين الحكومة العراقية وبعض الشركات الامريكية لاستغلال الغاز الطبيعي، فضلا عن اهمية استغلال الكبريت الموجود داخل الارض، الذي لا تقل عوائده المالية عن النفط، وقد طالب بعض النواب الحكومات العراقية المتعاقبة ان تبادر إلى تأسيس شركة عراقية برؤوس اموال وطنية، عن طريق المصرف الصناعي لاستثمار الكبريت، مستعينا بالخبرات الاجنبية التي تحتاجها لانجاح الشركة العراقية المؤمل توليها مهمة القيام بتلك المشاريع.

الهوامش :

1- فائق السامرائي : كان نائبا عن لواء بغداد (1948-1952) من مؤسسي حزب الاستقلال والداعين الى فكرته . ينظر عن حياته والوظائف التي تقلدها : امينة داخل شلش التميمي ، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق (1908-1979) رسالة ماجستير غيرمنشورة ، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ،2000.

2- قرر مجلس الوزراء في 30 حزيران 1951 ان يعهد إلى هذه الشركة تجهيز المكائن والمعدات اللازمة لتأسيس المصفى. نوري عبد الحميد خليل ، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (1925-1952) بغداد ،1980.

3- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1950 ، الجلسة(42) في 5 ايار 1951 ،ص.722

4- محمد مشحن الحردان : كان نائبا عن لواء الدليم ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع (1 كانون الاول 1951-30حزيران 1952) ، عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج10 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،1408هـ/1988م، ص.306

5 - عبد المجيد محمود : كان وزيرا للاقتصاد في حكومة نوري السعيد التي توصلت الى عقد اتفاق مع الشركات النفطية في 3 شباط 1952 . مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها وقدم لها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط1، لندن، .2007

6 - محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1951، الجلسة (14) في 23 شباط 1952 ،ص.208

7 - توفيق السمعاني : من مواليد الموصل عام 1904، درس في كلية الحقوق، مارس العمل الصحفي في رئاسة عدد من الصحف العراقية، انتخب مرات عدة نائبا عن لواء الموصل في مجلس النواب. باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم 1869-1969، جـ1، راجعه وقدم له ناجي معروف، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد، 1978، ص181.

8- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1954 ، الجلسة (31) في 28 آذار 1955 ، ص.646

9- اشارت المصادر التأريخية الى تبني مجلس الاعمار موضوع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في حقول كركوك بهدف اقامة مشاريع صناعية لانتاج السماد والكبريت والاسمنت ، وقد احال المجلس دراسة الموضوع الى شركة (ردس . وليم . يريس) الامريكية التي تصدت لتنفيذ المشروع على مرحلتين. عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1983، ص102-103.

10- محمود بابان : من الاسرة البابانية المعروفة، تخرج في كلية الحقوق ببغداد عام 1943، تولى وظائف قضائية عدة، انتخب نائبا في الدورات النيابية التالية: 1953و 1954و 1958، فضلا عن تقلده مناصب وزارية. مير بصري، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص251.

11- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956 ، الجلسة (11) في 26 شباط 1957 ،ص.222

12- المصدر نفسه ،ص.227

13 - محمد فخري جميل (1911-1980): اشتهرت اسرته آل الجميل بالعلم والوهاجة والثراء، درس الحقوق، مارس المحاماة، عمل في وظائف عدة بوزارة الخارجية، انتخب نائبا عن المقدادية (ديالى) في حزيران 1955، وجدد انتخابه في ايار 1958. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن، 2004، ص30-31.

14 - محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957 ، الجلسة (19) في 5 شباط 1958 ،ص334-335.

المصادر والمراجع

1- الوثائق المنشورة

- محاضر جلسات مجلس النواب

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1950.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1951.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1954.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957.

2- المذكرات الشخصية

- مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها وقدم لها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط1، لندن، 2007.

3- الرسائل الجامعية

- امينة داخل شلش التميمي ، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق (1908-1979) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ،2000.
- عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،.1983

4- الكتب العربية والمعربة

- باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم 1869-1969، جـ1، راجعه وقدم له ناجي معروف، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد، 1978.
- عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ،ج10 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،1408هـ/1988م.
- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ2، دار الحكمة،ط1، لندن، 2004.
- ـــــــــ، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.
- نوري عبد الحميد خليل ، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (1925-1952) بغداد، 1980.